FACT DIALOGUE
Forest, Agriculture & Commodity Trade

تقرير حول مدى التقدم المُحرز حيال ما تناوله الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع لعام ٢٠٢٢

© Fiston Wasanga/CIFOR-ICRAF

البيان المشترك للدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ٢٢٠٢ (COP27)

الأربعة التي تتمثل في: التجارة والأسواق؛ والشفافية والتتبع؛ ودعم صغار المزارعين؛ والبحث والتطوير والابتكار. وبالرغم من أننا قد واجهنا تحديات، فإننا أحرزنا بشكل عام تقدمًا جيدًا في العديد من المجالات، ونشكر المشاركين في رئاسة الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع على تقريرهم المحدث المرفق بهذا البيان المشترك.

بناءً على هذه الأسس القوية، سيعمل الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع على تعزيز تنفيذ الإجراءات التي وضعتها خارطة الطريق على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة من خلال توفير منصة للحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين للعمل معًا، وتبادل أفضل الممارسات ووضع الإجراءات المناسبة، والتي قد تكون مرتبطة بالسياسات والنُهج الطوعية والتقنيات والابتكارات في سبيل دعم أهدافنا المشتركة.

مع دخولنا إلى عام ٣٢٠٢، سوف نطور عملنا عبر المجالات الرئيسية الأربعة سالفة الذكر. وسننشئ منصة تعاونية تحمل الاسم «TCAF" بهدف الحوار بين البلدان والخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين وذلك من أجل تبادل المعلومات ونقل المعرفة. وسنقوم بذلك عن طريق ما يلي:

1. مواصلة المساعي نحو توفير منتدى مهم للتعاون بين البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة، مع إدراك مدى الحاجة إلى المشاركة النشطة والبنّاءة والمثمرة فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، وذلك من أجل تحقيق نتائج جيدة وإيجاد فهم مشترك لتوقعات السوق، مع تعزيز التفاعل مع أصحاب المصلحة بطريقة مناسبة وقائمة على المشاركة؛

2. النهوض بإجراءات خارطة طريق الإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بالغابات والزراعة وتجارة السلع، وذلك من أجل دعم التنفيذ من خلال أهداف وغايات وإجراءات مستقبلية واضحة ومحددة لتحقيق الأهداف المتمخضة عن الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع.

لقد عملت الحكومات المشاركة بشكل تطوعي في الحوار الذي يتناول الغابات والزراعة وتجارة السلع (TCAF) معًا حتى عام ٢٢٠٢ من أجل تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالإجراءات الواجب اتباعها مُسترشدةً في ذلك بـ «البيان المشترك للحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع: مسار مشترك نحو المستقبل»، الذي تم إصداره في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ١٢٠٢ (٦٢POC). وتهدف خارطة طريق الإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بالغابات والزراعة وتجارة السلع إلى المضي قدمًا نحو تحقيق الأهداف المشتركة التي طرحها الحوار ذو الصلة، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة والتجارة، مع حماية الغابات والأنظمة البيئية الحيوية الأخرى في الوقت نفسه.

من خلال التعاون التطوعي عبر أكثر من ٨٢ دولة، التزمنا بتحقيق هذه الأهداف. وندرك بأنه ليس لزامًا على كل دولة أن تشارك في جميع مجالات الحوار أو أن تتبع نفس النهج. ولضمان إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالغابات والزراعة وتجارة السلع، فإننا نحتاج إلى تحديد أوجه التآزر وبناء القواسم المشتركة التي من شأنها تعزيز التجارة الدولية والتنمية المستدامة، والتي تحمي الغابات وغيرها من الأنظمة البيئية الحيوية، والتي ستكون أيضًا ضرورية من أجل تحقيق «متطلبات اتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة».

إننا ندرك أن روح التعاون والحوار المفتوح والتعاون في إطار قضايا الغابات والزراعة وتجارة السلع لا تزال مهمة، وسوف نضمن الحفاظ على ذلك، لا سيما في سياق الأزمات المتعددة التي يتعرض لها كوكبنا بما في ذلك تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي. كما ندرك مدى تحديات معالجة هذه الأزمات المتعددة، والضغوط المتزايدة التي تتعرض لها الغابات من خلال الإنتاج الزراعي غير المستدام والأشكال الأخرى لتدهور التربة، مع حماية الغابات والأنظمة البيئية الحيوية الأخرى.

منذ طرح خارطة الطريق بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع، وضعنا أساسًا راسخًا حتى نتمكن من الاستمرار في دعم بعضنا البعض في إجراء التحولات اللازمة من أجل تحقيق أهدافنا. ويتمحور التركيز هذا العام حول «البدء»، فضلاً عن إحراز تقدم ملموس في الإجراءات ذات الأولوية التي وضعتها خارطة الطريق عبر المجالات الرئيسية

تمت المصادقة على هذا البيان المشترك من قبل الدول التالية:

بلجيكا	الدنمارك	إندونيسيا	النرويج	الولايات المتحدة الأمريكية
البرازيل	فرنسا	اليابان	بيرو	
كولومبيا	الاتحاد الأوروبي	كوريا	جمهورية الكونغو	أوروغواي
الكاميرون	الجابون	ليبيريا	إسبانيا	
كندا	ألمانيا	هولندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
ساحل العاج	غانا	نيجيريا		

يعرب الرؤساء المشاركون لمؤسسة TCAF عن امتنانهم لجميع الحكومات لمشاركتها النشطة في حوار TCAF. كما نود أن نشكر البلدان التي تشارك في TCAF ، ولكن لأسباب مختلفة لم تتمكن بعد من المصادقة على هذا البيان المشترك. سنستمر في تحديث هذه القائمة حيث يمكن للدول الأخرى المصادقة عليها.

© Aulia Erlangga/CIFOR-ICRAF

الحقيقة الأساسية الأولى: المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة - وكثير منهم من النساء – مسؤولون عن قدر كبير من الإمداد العالمي بالسلع الزراعية المرتبطة بإزالة الغابات. ينتج مليونان من أصحاب الحيازات الصغيرة في غرب إفريقيا حوالي ٧٠٪ من الكاكاو في العالم.

© Olivier Girard/CIFOR-ICRAF

تقرير محدث للمشاركين في رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ٢٠٢٢ (قمة المناخ أو مؤتمر COP ٢٧)

يوضح هذا التقرير حول الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع الذي أعده الرؤساء المشاركون التقدم الذي تم إحرازه خلال عام ٢٠٢٢ عبر كل مجال من المجالات والأولويات الرئيسية المحددة في خارطة الطريق ذات الصلة.

تنمية التجارة والأسواق

تشكل القضايا المتعلقة بالتجارة والأسواق (T&M) جزءًا مهمًا من الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع. وفي هذا الخصوص، كان لدى البلدان المشاركة طموح، ومن ثم وافقت على متابعة جميع إجراءات التجارة والأسواق الأربعة بموجب خارطة الطريق لهذا العام. ويمثل التعاون على الصعيد العالمي أهمية بالغة بالنظر إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير تعزيزية فيما يتعلق بالعرض والطلب للتحول نحو التجارة وسلاسل التوريد المستدامتيْن.

تأسس منتدى التجارة والأسواق فيما يتعلق بالغابات والزراعة وتجارة السلع في مايو ٢٠٢٢. فهو يوفر منصة محايدة للمناقشات الفنية بين حكومات الدول المنتجة والمستهلكة لفهم وجهات نظر بعضها البعض بشكل أفضل، والتحرُّك نحو إجراءات التعزيز المتبادل التي تحفز الإنتاج والاستهلاك المستداميْن.

كما اتفق بعض المشاركين في الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع (TCAF) على إنشاء مجموعات عمل خاصة بالدول الصغيرة من أجل متابعة ما يتم إحرازه من تقدم على صعيد إجراءات خارطة الطريق المتعلقة بالبندين (٣) و(٤)

الحقيقة الأساسية الثانية: يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة مواقفا تفاوضية غير متكافئة في الأسواق الدولية وغالبًا ما يكونون غير قادرين على كسب العيش من عملهم. عادة ما يحصل مزارعو القهوة على بنس واحد فقط لكل فنجان قهوة يكلف ٥,٢ جنيه إسترليني.

مقدمة

تشارك حاليًا حكومتا إندونيسيا والمملكة المتحدة في رئاسة الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع، وفي هذا الإطار تجتمع ٨٢ من البلدان المنتجة والمستهلكة الرئيسية للسلع الزراعية والحرجية (المتعلقة بالغابات) المتداولة دوليًا، وذلك من أجل تبادل أفضل الممارسات ووضع الإجراءات ذات الصلة، والتي قد تكون مرتبطة بالسياسات والنُّهج الاختيارية والتقنيات والابتكارات التي تهدف إلى حماية الغابات والأنظمة البيئية الرئيسية الأخرى، مع تعزيز التجارة والتنمية المستدامتيْن. وتتولى حكومتا إندونيسيا والمملكة المتحدة بشكل مشترك رئاسة هذا الحوار.

هذا وقد أعلن رئيس وزراء المملكة المتحدة والرئيس الإندونيسي عن خارطة طريق الإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بالغابات والزراعة وتجارة السلع في قمة قادة العالم حول الغابات واستخدام الأراضي التي عُقدت على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ١٢٠٢ (عُقد تحديدًا في ٢ نوفمبر ١٢٠٢). وتتألف هذه الخطة من بيان مشترك و٤١ إجراءً تتعلق بالمواضيع الرئيسية الأربعة المهمة، والتي تتمثل في التجارة والأسواق؛ والشفافية والتتبع؛ ودعم صغار المزارعين؛ والبحث والتطوير والابتكار. ويحظى البيان بدعم ٨٢ حكومة، ويُظهر التزامها بالعمل معًا خلال السنوات القادمة من أجل حماية الغابات والأنظمة البيئية الرئيسية الأخرى، مع تعزيز التجارة والتنمية المستدامتيْن.

في مارس ٢٢٠٢، اتفق كبار المسؤولين من الحكومات المشاركة في الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع على إحراز تقدم ملموس عبر المواضيع الرئيسية الأربعة سالفة الذكر. كما اتفقوا على إعطاء الأولوية لإجراءات محددة من خارطة الطريق من شأنها أن تبني أساسًا متينًا لدعم التقدم المستقبلي، وذلك من خلال بناء قاعدة من الأدلة والتوصل إلى فهم مشترك. وقد تضمنت أولويات عام ٢٢٠٢ التكليف بإجراء الدراسات والقيام بعمليات رسم الخرائط ذات الصلة، فضلاً عن المزيد من المناقشات الاستكشافية. وفي هذا الصدد، تم إنشاء منتدى للتجارة والأسواق، مع التركيز على تبادل وجهات النظر والدروس حول آفاق العرض والطلب وتشجيع التعاون. كما تم تنفيذ إجراءات أخرى من خلال مجموعات عمل أصغر من البلدان المهتمة، رغم أن جميع البلدان المشاركة في الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع ظلت على اطلاع بالمستجدات.

لتحديد كيف يمكن للمبادئ المشتركة للإنتاج المستدام أن تساعد البلدان المنتجة والمستهلكة على تنفيذ سياساتها وتدابيرها ذات الصلة. وقد يكون هذا مصدرًا مفيدًا لآليات التعرف على الأسواق التي تجري مناقشتها في مجموعة العمل رقم ٤. كما سمعنا آراء القطاع الخاص وتناولنا مبادرة حكومية دولية حول العمل الذي يقومون به في هذا المجال، والذي يمكن أن يمثل أساسًا ترتكز عليه البلدان.

اتفقت البلدان الأعضاء في مجموعة العمل على مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع، مشيرةً إلى عدم وجود توافق واضح بعد في هذا الخصوص. وأوضحت أنه من المفيد مواصلة النقاش بشأن نطاق العوامل المشتركة المحتملة التي ينبغي النظر فيها، إلى جانب فهم مواضع توافق النُهج التي تتبعها الدول أو اختلافها بشأن ما هو ضروري للإنتاج المستدام. وستضع الأمانة الخطوات التالية المُقترح النظر فيها بشأن ما يمكن لمجموعة العمل القيام به للمضي قدمًا في هذا العمل.

مجموعة عمل التجارة والأسواق (٤) المعنية بالتعرف على السوق

تركز مجموعة العمل ٤ حوارها على الجهود التي يمكن أن تبذلها البلدان لتحفيز إنتاج السلع الأساسية المستدامة واستهلاكها والتجارة العادلة. في سبتمبر ٢٢٠٢، اجتمعت مجموعة العمل هذه لأول مرة لمناقشة ما يود أعضاؤها تحقيقه في هذا المجال. وقد ركزت على الإجراءات التي يمكن أن ينظر فيها المشاركون في الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع لتعزيز وتحفيز الإنتاج المستدام للسلع الأساسية والتجارة المرتبطة بها.

هذا وقد صاغ خبير مستقل مذكرة نقاشية لخصت الإجراءات التي تتخذها البلدان المنتجة والمستهلكة، واقترح أفكارًا بشأن ما يمكن أن تبنيه البلدان من خلال العمل الجماعي الذي من شأنه أن يكمل أو يعزز سياساتها ونُهُجها. وقد شمل ذلك ما يلي: (١) آلية لإقرار السلع الأساسية المنتجة على نحو مستدام (والتي يمكن أن تقيّم النُهج الوطنية المتبعة للإنتاج المستدام في ضوء نفس المتطلبات أو متطلبات مختلفة)؛ و(٢) اتباع نهج مشترك إزاء متطلبات إعداد التقارير بالنسبة للأعمال والشركات؛ و(٣) استكشاف شراكات تركز على تحفيز الإنتاج المستدام.

وقد ناقشت الدول المشاركة هذه الأفكار والفوائد والتحديات المحتملة لهذه المقاربات وغيرها. واتفقت على أن هذا يعد مجالاً مهمًا للحوار، وهو محوري للإجراءات التي تتخذها كل من الدول المنتجة والمستهلكة. وهناك حاجة إلى استكشاف هذا العمل بشكل أكبر، بما يشمل القيام بذلك على نحو يُقر بجهود البلدان المنتجة ويدعم صغار المزارعين. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات المقبلة. ومن شأن تناول النُهُج المتبعة بمزيد من التفاصيل وكيفية استخدامها أن يساعد على إثراء مناقشات المتابعة.

الحقيقة الأساسية الثالثة: تتولى الشعوب الأصلية في ٠٩ دولة حماية ما يقدر بنحو ٠٨ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم وتعيش على ملايين الهكتارات من الأراضي في البلدان التي تضم معظم الغابات الاستوائية المهددة بالانقراض في العالم.

من بنود التجارة والأسواق[١]. وقد كُلفت مجموعات العمل هذه بإحراز تقدم في هذه المجالات المهمة ورفع تقارير إلى المجموعة الأكبر لمناقشتها.

كما ركز مسار العمل هذا على دور هذا الحوار من المنظور الأوسع نطاقًا فيما يتعلق بالجهود الدولية الرامية لتعزيز التفاهم من خلال إيجاد أرضية مشتركة حول الاستدامة والتجارة. ولإثراء هذه المناقشة، تم تقديم تقرير من جانب تحالف الغذاء واستخدام الأراضي (ULOF) حول كيفية دعم الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع للعمليات والمنتديات الأخرى التي تعالج قضايا مماثلة. وبالرغم من وجود بلدان لم توافق على التوصيات والنتائج (على النحو المُشار إليه في التقرير)، فقد اقتُرح استخدامها لإثراء المناقشات بشأن الحلول الممكنة لتغيير هذا المشهد. ومن المقرر أن ينظر «منتدى التجارة والأسواق» في هذه المسألة بشكل أكبر في اجتماعه القادم في أوائل عام ٣٢٠٢، جنبًا إلى جنب مع بنود جدول الأعمال الأخرى التي اقترحها المشاركون.

مجموعة عمل التجارة والأسواق (٣) المعنية بالإنتاج المستدام

ثمة العديد من المبادرات والمعايير المختلفة التي تتميز باستخدامات مختلفة من حيث النطاق والمساهمات في السوق. ويمكن أن يساعد الوضوح والفهم المشترك في إطار النُهج التي نتبعها من أجل ضمان الإنتاج المستدام للمحاصيل الزراعية والسلع الأساسية الحرجية البلدان المنتجة والمستهلكة على وضع آليات فعالة تدعم الانتقال نحو إنتاج السلع الأساسية المستدامة وتداولها.

هذا وتوفر مجموعة عمل التجارة والأسواق رقم ٣ فرصة للحكومات من أجل العمل معًا بغية إيجاد أرضية مشتركة حول عوامل الإنتاج المستدام، حيث يرتبط ذلك بحماية الغابات والأنظمة البيئية الحيوية الأخرى، وذلك بالاعتماد على الخبرات والممارسات الحالية. وفي الاجتماع الأول للمجموعة الذي عُقد في سبتمبر ٢٢٠٢، اجتمعت الدول المشاركة لمناقشة ما إذا كان سيتم المضي قدمًا في هذا العمل وكيفية القيام بذلك.

انضم خبراء مستقلون إلى الجزء الأول من الاجتماع لتقديم لمحة عامة عن المبادرات الحالية المتعلقة بالإنتاج المستدام. وقد درسوا كيفية العمل على المستوى الحكومي

[١] توفر خارطة الطريق المنبثقة عن الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع، والتي تم إطلاقها في مؤتمر الأمم المتحدة ٢٦) الذي عُقد في جلاسكو تفاصيل عن كل مجموعة من مجموعات العمل، ويمكن العثور COPللتغير المناخي ١٢٠٢ (عليها هنا: https://www.factdialogue.org/fact-roadmap

الحقيقة الأساسية الرابعة: يعتمد حوالي ٥,٢ مليار شخص حول العالم على الزراعة لكسب عيشهم، بينما يعتمد ٦,١ مليار شخص على الغابات. ومع ذلك، فإن ٧٠٪ من فقدان الغابات الاستوائية سببه الزراعة.

يتجه العمل على دعم صغار المزارعين الآن نحو تنفيذ الإجراء (رقم ٢) الوارد في خارطة الطريق، وذلك من أجل تبادل أفضل الممارسات وتحديد النُّهج الممكن اتباعها لزيادة دعم صغار المزارعين وتمويلهم. وقد وافقت البلدان على وضع خطة تنفيذ لتحديد الفرص والمنتديات التي يمكن من خلالها تبادل أفضل الممارسات خلال عام ٢٠٢٣، مع التركيز على موضوعات رئيسية مثل إصلاحات السياسات وبناء القدرات والحصول على التمويل. كما قدمت الدول المشاركة وجهات نظر حول مجموعة من الطرق المحتملة التي يمكن استخدامها للتفاعل مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى قائمة بالمنصات الوطنية والدولية القائمة، والتي تتفاعل معها بالفعل البلدان المعنية بالحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع. ستوفر خطة التسليم فرصًا للتفاعل مع هذه الجهات الفاعلة وضمان تبادل أفضل الممارسات التي تجلب وجهات نظر مختلفة عبر سلسلة التوريد.

الشفافية والتتبع

توفر الأنظمة والسياسات المحسّنة والتقنيات التي تتيح إمكانية التتبع والشفافية (T&T) الأساس لخطط الاعتماد وضمان المنشأ، مما يسمح لنا بتحقيق التزاماتنا الدولية المتعلقة بالتنمية. وتعد هذه الأنظمة والسياسات ضرورية أيضًا لوقف فقدان الغابات وعكس اتجاهها بحلول عام ٢٠٣٠ والتصدي لظاهرة تغير المناخ. كما تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لتطبيق وإنفاذ القوانين التي تدعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وكذلك الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة والمجتمع المدني لتعزيز المساءلة. ويمكن أن تساعد هذه الأنظمة والسياسات والتقنيات أيضًا في إيجاد الثقة لدى المستثمرين.

وفقًا لتوجيه من الدولتيْن المشاركتيْن في تيسير اتباع أنظمة التتبع والشفافية، والمتمثلتيْن في غانا والمملكة المتحدة، فقد وافقت ٢١ دولة إضافية على المشاركة في مجموعة العمل هذه. وكخطوة أولى نحو تنفيذ إجراءات خارطة طريق أنظمة التتبع والشفافية، تم التكليف بإجراء بحث بهدف تقييم الأوضاع الحالية لهذه الإجراءات في سلاسل التوريد الدولية الخاصة بالمنتجات الزراعية والحرجية. ويشمل ذلك تحديد أمثلة على أفضل الممارسات والجودة وإمكانية الوصول إلى بيانات سلسلة التوريد.

في الوقت الراهن، يتم إجراء هذا البحث ومن المقرر عرض نتائجه على البلدان في اجتماع مجموعة عمل التتبع والشفافية في أوائل عام ٢٠٢٣. وستدعم النتائج التقدم نحو تطوير التوجيه ذي الصلة على النحو المتفق عليه بموجب

دعم صغار المزارعين

يعتبر صغار المزارعين محور أهداف الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع، كما أنهم يمثلون عوامل رئيسية للتغيير في البيئة التي يعيشون ويزرعون فيها. فهم ينتجون حصة كبيرة من السلع الزراعية العالمية الرئيسية ولكنهم يواجهون العديد من التحديات المتعلقة بتأثيرات التغير المناخي والأمن وقدرتهم على الصمود أمام الحصول على سبل العيش بسبب عدم كفاية الدخل وانخفاض الإنتاجية وكذلك القدرة الإنتاجية. ومع تحرك الأسواق نحو تحسين المعايير البيئية، يواجه صغار المزارعين (أصحاب الحيازات الصغيرة) خطرًا جسيمًا يتمثل في استبعادهم من السوق في حالة عدم تمكنهم من الحصول على الدعم اللازم للوفاء بتلك المعايير. يمكن أن يساهم العمل من أجل تحقيق الدخل الملائم لحياة صغار المزارعين في حماية الغابات والأنظمة البيئية الحيوية الأخرى، مع تعزيز التجارة والتنمية المستدامتيْن.

يتمثل هدف مجموعة العمل المعنية بدعم صغار المزارعين، والتي تشارك ماليزيا في تيسير أعمالها، في دعم توسيع نطاق الممارسات الناجحة التي تحسن سبل عيش المزارعين الذين ينتقلون إلى الإنتاج المستدام. ويتحقق ذلك من خلال تحسين التمويل من خلال تعبئة الموارد المحلية، وتحسين البيئة التنظيمية المحلية، وزيادة التمويل من الجهات المانحة والقطاع الخاص. ومن أجل مواصلة العمل في عام ٢٢٠٢، وافقت البلدان على إعطاء الأولوية لوضع٢ خطط لدعم صغار المزارعين الحاليين. والهدف من ذلك هو تحديد عوامل النجاح الحاسمة في التغلب على الخيارات التفضيلية المشتركة بين النتائج البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتعرُّف على الفجوات والفرص من أجل توسيع نطاق الممارسات الجيدة.

سيعزز هذا التحديد مواصلة هذه المناقشات حتى عام ٢٠٢٣، وذلك من أجل تبادل أفضل الممارسات وتحديد النهج الفعالة لتوسيع نطاق الدعم والتمويل لصغار المزارعين.[٣] ويرتكز ذلك على ثلاث دراسات حالة عميقة في كل من البرازيل وغانا وإندونيسيا. كما سينظر في النُّهج المتبعة في البلدان المنتجة الأخرى والنُّهُج المتعلقة ببرامج المانحين من البلدان المستهلكة. وقد تم اختيار دراسات الحالة الثلاث هذه لإظهار مدى اتساع نطاق الأنشطة عبر المناطق الجغرافية والسلع الأساسية الرئيسية، والتي تشكل جزءًا كبيرًا من المنتجات الزراعية المعرضة للمخاطر التي تهدد الغابات والتي تضم قاعدة كبيرة من المنتجين من صغار المزارعين. وبهذه الطريقة، من المأمول استخلاص دروس يمكن أن تنطبق على سياقات أخرى مماثلة. ومن المتوقع صدور التقرير النهائي في أوائل عام ٢٠٢٣.

[٢] وافقت البلدان المشاركة في مجموعة العمل على إعطاء الأولوية لبند عمل فريق دعم صغار المزارعين (رقم ١)، وكذلك تحديد برامج دعم المزارعين الصغار الحاليين والنظر فيها للتعرف على النُّهج المختلفة، وتقييم تأثيرها على نتائج الاستدامة، وتحديد الفجوات وبدء العمل على خلق فرص لتعزيز الجهود الوطنية والدولية.

[٣] من المقرر أن تبدأ البلدان المشاركة في مجموعة العمل هذه العمل بموجب بند العمل (٢) خلال عام ٢٠٢٢، والذي سيتيح تبادل أفضل الممارسات ويحدد النُّهج الفعالة لزيادة الدعم والتمويل لصغار المزارعين (بما يشمل القيام بذلك من خلال خطط الدعم الوطنية،). ويمكن أن يشمل(ODA) والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والقطاع الخاص، والقطاع المالي، والمساعدة الإنمائية الرسمية ذلك دعم زيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة، وتقليل جوانب الضعف، وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وصدمات السوق وغير ذلك من المخاطر الرئيسية الأخرى التي تؤثر على سبُل العيش.

البحث والتطوير والابتكار

تسري عمليات البحث والتطوير والابتكار (IDR) عبر مجالات العمل الأربعة الرئيسية وذات الصلة، ومن شأنها توجيه عملية تنفيذ خارطة طريق الإجراءات الواجب اتباعها حيال الغابات والزراعة وتجارة السلع، وذلك فيما يتعلق بالتجارة وتنمية الأسواق ودعم صغار المزارعين والتتبع والشفافية. وسوف تدعم عمليات البحث والتطوير والابتكار في إطار هذه الخارطة تبادل الأفكار وكذلك أفضل الممارسات من أجل التعاون البحثي وتحديد الإجراءات المبتكرة التي يمكن للبلدان اتخاذها.

هذا وقد انتقلت هذه المجموعة على الفور إلى التنفيذ على المستوى الوطني. إذ تم تطوير نهج شامل وتشاركي بتوجيه من البرازيل بصفتها الدولة الميسرة الرائدة في عمليات البحث والتطوير والابتكار. وبدأت عملية التنفيذ في التأصيل لاستخدام قواعد علمية مهمة في الحوار بشأن السياسات ذات الصلة. ويشمل هذا الحوار الوطني المُركَّز أصحاب المصلحة المعنيين والمنظمات البحثية وصانعي السياسات ذات الصلة. وستُعقد ورشة عمل في أقرب وقت ممكن، والتي ستجمع المنظمات المعنية لوضع نظرية التغيير المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار. وستساعد نتيجة هذه العملية في تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية، ودعم الشراكات البحثية التي تقودها الدول لتحديد أفضل الممارسات بين المزارعين ونشرها وتوسيع نطاقها، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب، والتعاون الثلاثي. كما أن ذلك من شأنه أن يحدد أولويات البحث فيما يتعلق بالغابات والزراعة وتجارة السلع، والتي سيتم تطبيقها في كل مجال من المجالات الرئيسية المحددة ذات الصلة.

وقد وفرت الأمانة الجديدة المعنية بقضايا الغابات والزراعة وتجارة السلع قيادة متمرسة لدعم المشاركين في وضع نظريات التغيير، وسيتم إثراء العمل بشكل أكبر في أوائل عام ٢٠٢٣ من خلال نتائج الاستعراض الحالي للمؤلفات البحثية ذات الصلة، والتي تتعلق بأفضل ممارسات الشراكات البحثية، بالإضافة إلى ورش عمل أخرى. وسيتم تقديم نتائج هذه العملية المبتكرة في أول اجتماع لمجموعة العمل المعنية بالبحث والتطوير والابتكار في عام ٢٠٢٣ للحصول على الموافقة النهائية والاتفاق على الإجراءات الأولى التي سيتم تنفيذها.

هذا وتقود مجموعة العمل المعنية بالبحث والتطوير والابتكار الطريق في إطار الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع بهدف دمج مشاركة أصحاب المصلحة وضمان عمليات تشاركية واستشارية من أجل ترسيخ التعاون البحثي. ومن خلال القيام بذلك، تسعى هذه المجموعة إلى التأكد من أنه يتم أخذ جميع أولويات الشركاء واحتياجاتهم وتحدياتهم في الاعتبار على قدم المساواة، وأنه يتم إشراك أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، وذلك من أجل العمل نحو تحقيق أهداف مشتركة في ثقافة تعلُّم مثمرة ترتكز على الثقة المتبادلة والاحترام والمسؤولية.

الحقيقة الأساسية الخامسة: بالإمكان تلبية أكثر من ٥٠٪ من الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس إذا أوفت البلدان بتعهداتها الواردة في إعلان قادة غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي، وحوار الغابات والزراعة وتجارة السلع الأساسية (TCAF) والالتزامات الدولية الأخرى.

خارطة طريق أنظمة التتبع والشفافية. ومن شأن هذا أن يوجه النُّهج الحكومية الوطنية المتبعة نحو تبادل البيانات وإدارتها، وذلك فيما يتعلق بالإنتاج الحرجي والزراعي وسلاسل توريد السلع الأساسية. ومن المقرر أن يبدأ العمل على إرشادات أنظمة التتبع والشفافية خلال عام ٢٠٢٣. وستعمل هذه الإرشادات على تعزيز عملية رصد أفضل، وتعزيز السياسات ذات الصلة وحماية الغابات والأنظمة البيئية الحيوية الأخرى، وكذلك حماية الأشخاص المعرضين للخطر مع مراعاة وإدراك مدى أهمية الالتزامات الحالية للحكومة وأصحاب المصلحة والتكاليف والتكنولوجيا، ومدى تفاعل الأنظمة المتبعة، فضلاً عن مدى إمكانية الوصول.

في سبتمبر ٢٠٢٢، ناقشت البلدان ذات الصلة خطة تسليم أنظمة التتبع والشفافية التي قدمتها الأمانة المعنية، والتي تحدد المعالم والأطر الزمنية للتسليم حتى عام ٢٠٢٦. وتم الآن الاتفاق على الخطة ووضعها في صيغتها النهائية وستتم مراجعتها بانتظام. وفي مناقشة سبتمبر، كان هناك أيضًا دعم عام لوضع اقتراح حول السياسات التجريبية لتمكين تنفيذ الإجراء (رقم ٢) الوارد في خارطة الطريق. ويتمثل الهدف في بدء عملية تعبير عن الاهتمام في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ٢٠٢٢ (COP ٢٧).

هذا ولا تزال مشاركة أصحاب المصلحة تمثل موضوعًا ذا أولوية، ومن المسلم به أنه أمر بالغ الأهمية لتنفيذ خارطة الطريق. وقد أكدت مناقشة حول هذا الموضوع خلال اجتماع مجموعة العمل في شهر سبتمبر هذا الرأي، وتبادل الأعضاء خبراتهم بشأن إشراك أصحاب المصلحة والتزامهم بذلك. وأشارت الأمانة إلى وضع إستراتيجية لإشراك أصحاب المصلحة حول قضايا الغابات والزراعة وتجارة السلع، والتي سيلزم النظر فيها ومواءمتها مع الخطوات التالية التي ستضعها مجموعة العمل من أجل إشراكهم.

إن مشاركة أصحاب المصلحة في هذا الخصوص يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة. ذلك أنها يمكن أن تشمل المنظمات المجتمعية على المستوى الوطني، بما يشمل المزارعين وسكان البلاد الأصليين والقطاع الخاص والخبراء الفنيين، فضلاً عن مجامع الفكر والبحث الدولية. ويمكن أن تشمل المشاركة في البرامج الوطنية والدولية الحالية ذات الصلة، فضلاً عن الدورات الدراسية والتدريب، إلى جانب المشاركة في عمليات صنع القرار، وبناء الشراكات والتعاون مع مبادرات دولية أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن المشاركة القوية لأصحاب المصلحة توفر فرصًا لفهم أفضل للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأكثر أهمية في السياقات المختلفة وبالنسبة للجهات الفاعلة المختلفة. وهذا الأمر سيوفر فرصًا لمواءمة الممارسات والنتائج المتمخضة عن الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع مع احتياجات المجتمع وتوقعاته، فضلاً عن تحسين عملية صناعة القرار والمساءلة. وسيزداد العمل على إشراك أصحاب المصلحة خلال عام ٢٠٢٣، حيث يسعى الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع إلى تطبيق نهج عالمي رائد وشامل وتشاركي لإشراك أصحاب المصلحة، وهو ما سيضمن إشراك المجموعات، والتي من المحتمل أن يكون تمثيل العديد منها ضعيفًا على المستوى العالمي، مع التركيز على أولئك الذين يعملون على أرض الواقع على المستوى الوطني.

الحقيقة الأساسية السادسة: إن الدول الثمانية والعشرين التي تدعم حوار TCAF مسؤولة عن أكثر من ٩٠٪ من صادرات زيت النخيل على مستوى العالم و٤٤٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية التي تُعزى إلى فقدان الغطاء الشجري.

مشاركة أصحاب المصلحة

ستكون مشاركة أصحاب المصلحة في الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع بمثابة حجر الزاوية لنجاح المبادرة، وستؤدي إلى استدامة برنامج العمل ذي الصلة على المدى الطويل. ويقدم أصحاب المصلحة الخبرة الفنية، كما يزودون المنتدى بمجموعة من وجهات النظر والآراء التي تغطي سلاسل التوريد. وسينفذون العديد من الإجراءات المحددة عبر مجموعات العمل المعنية بالموضوعات الرئيسية. فهم يُضفون مصداقية على العملية، ويدعمون المساءلة والشفافية، ويوسعون مجال الرسائل والنتائج المهمة ذات الصلة بقضايا الغابات والزراعة وتجارة السلع.

في هذا الإطار، عُقدت عملية تشاور واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة خلال عام ٢٠٢١ تحت قيادة «تحالف الغابات الاستوائية». وخلال عام ٢٠٢٢، كان دمج أصحاب المصلحة عبر الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع أحد الاعتبارات الرئيسية.

لمتابعة العمل أو معرفة كيفية الانخراط في عملية مشاركة أصحاب المصلحة في الحوار بشأن الغابات والزراعة وتجارة السلع خلال عام ٢٠٢٣، سجِّل في النشرة الإخبارية هنا.
جهة الاتصال secretariat@factdialogue.org

© Ulet Ifansasti/CIFOR-ICRAF

factdialogue.org

The FACT Dialogue is a country driven, government to government process. This Progress Report has been prepared by CIFOR-ICRAF in the role of the FACT Secretariat in consultation with participating FACT Dialogue counties and under the guidance of the FACT Co-Chairs.